مشروع قانون الاجراءات الجنائية

10 سنوات لتعديل مادة واحدة

و 10 ايام لتعديل وتمرير

القانون بأكمله!

المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة
THE ARAB CENTER FOR THE INDEPENDENCE OF THE JUDICIARY AND THE LEGAL PROFESSION
(ACIJLP)

مؤسسة دعم العدالة
JUSTICE SUPPORT FOUNDATION (JSF)

مشروع قانون الاجراءات الجنائية

10 سنوات لتعديل مادة واحدة

و10 ايام لتعديل وتمرير القانون بأكمله

القاهرة في ٤ / ٩ / ٢٠٢٤

يعرب **المركز العربى لاستقلال القضاء والمحاماة** استيائه وقلقه الشديدين من مسلك اللجنة التشريعية فى البرلمان المتمثل فى الاصرار على اصدار وتعديل كامل مواد قانون الاجراءات الجنائية فى عدة ايام ، رافضا كل دعوات طرح القانون للحوار المجتمعى الذى يتناسب مع حجم وخطورة قانون المشروعية الاجرائية ، كونه قانونا عاما يمس حقوق كافة المواطنين وليس فئات مهنية محددة .

ويذكر المركز بأن اللجنة التشريعية ذاتها تمهلت 10 سنوات كاملة قبل ان تقدم على تعديل مادة واحدة فى قانون الاجراءات ، والتى كانت استحقاقا دستوريا للمواطنين تتعلق بحقوقهم فى استئناف احكام الجنايات ، والتى تم تعديلها فى الاسبوع الاخير من المهلة التى حددها الدستور وهى 10 سنوات ، بعد ان اصدر المركز العربى بيانا يحذر فيه من ضرورة الالتزام بالمواعيد الدستورية . وقد صدر التعديل بالفعل فى اليوم الاخير من المهلة الدستورية فى 17 يناير 2024 بالقانون رقم 1 لسنة 2024 .

فى حين ترغب اللجنة التشريعية فى انجاز وانهاء وتعديل كل مواد قانون الاجراءات البالغ عددها اكثر من 400 مادة فى غضون عشرة ايام ، وهو ما يتشكك معه المركز فى فلسفة وغرض الاسراع فى انهاء مشروع القانون ، دون حاجة ملحة لهذا الاستعجال الذى سوف يؤثر بالضرورة على محتوى تلك التعديلات ومشروعيتها وتوافقها مع النصوص الدستورية ، والمعايير الدولية لحقوق الانسان المتعلقة بضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة .

ان المركز العربى يشدد ويجدد مطلبه بضرورة عدم الاسراع ، او التعجل فى اصدار قانون الاجراءات الجنائية بتلك الكيفية ، التى سوف تؤثر على سمعة ومكانة نظام العدالة الجنائية فى مصر، والتى قد تفتح الباب امام تنازع الاختصاص بين القضاء الوطنى والقضاء الدولى فى بعض الجرائم حال حدوث تنازع ، اذا ما وصف ان نظام العدالة الجنائية فى دولة ما بأنه غير قادر ، وفقا لاتفاقية روما المنشئة

للمحكمة الجنائية الدولية . علما بان احد اهم المعايير الدولية لتحديد قدرة النظم القضائية على تحقيق الجرائم الجنائية ، هى مدى التزام قوانين الاجراءات والعقوبات لدى تلك الدولة بالمعايير الدولية لحقوق الانسان وقواعد المحاكمات العادلة والمنصفة .

لذا يطالب **المركز العربى لاستقلال القضاء** والمحاماة اللجنة التشريعية والبرلمان والحكومة المصرية ، بسرعة التدخل من اجل طرح مشروع قانون الاجراءات الجنائية للحوار المجتمعى الفعال، ومنح المجتمع مهلة كافية لمناقشته، هديا بمسلك اللجنة التشريعية والبرلمان الذى انتظر 10 سنوات قبل ان يعدل مادة واحدة من قانون الاجراءات الجنائية .